2-الموارد البشرية للدولة اللبنانية

The human resources of the Lebanese state

بقلم الباحث عبد الله حسن البجاري

abdullah81866490@gmail.com

تاريخ الاستلام: 3 /11/2022 تاريخ القبول:20/4/2022

مستخلص البحث:

تعد المقومات البشرية من بين العناصر المهمة لقوة الدولة، فالسكان هم العنصر الحاسم في تغيير قوة الدولة واستثمار مواردها، خاصة عندما يكون حجم السكان متوازناً مع المساحة مقروناً بوحدة سكانية متجانسة تربطهم روابط قومية ودينية غير متنافرة وأصول عرقية متقاربة، وتدل الشواهد الأثرية والتاريخية أن الأساس العرقي لسكان لبنان يتمثل في موجة سكانية كبيرة من العنصر الكنعاني وفدت إلى الساحل اللبناني من شبه الجزيرة العربية في (2800 ق.م) وهذا العنصر السامي هو فرع من سلالة البحر المتوسط المؤسس للحضارة الفينيقية، وبعد قيام دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠م على يد الجنرال غورو ظلت التركيبة السياسة في مهب الريح، وذلك لرغبة مجمل الأطراف اللبنانية، وقصاء بعضهما البعض مدفوعة بهدف ونية خارجية.

كلمات مفتاحية

أ- التوزيع الجغرافي لسكان لبنان

ب- توزيع مراكز الاستيطان البشري

ت- قيام الجمهورية اللبنانية

ث- التعديلات الدستورية التي مرّ بها الدستور اللبناني

Abstract:

The human components are among the important elements of the state's strength. The population is the decisive element in changing the state's power and investing its resources, especially when the size of the state is balanced with the area coupled with a homogeneous population unit linked by non-discordant national and religious ties and close ethnic origins. Archaeological and historical evidence indicates that the ethnic basis of the population Lebanon is represented by a large population wave of the Canaanite element that came to the Lebanese coast from the Arabian Peninsula in (800 BC). This sublime element is a branch of the Mediterranean dynasty that established the Phoenician civilization. After the establishment of the state of Greater Lebanon in 1920 AD at the hands of General Gouraud, the composition remained Politics is in flux, due to the desire of all Lebanese parties, and the exclusion of each other, motivated by an external goal and intention.

Keywords:

A. Geographical distribution of the population of Lebanon

B. Distribution of centers of human settlement

C. the establishment of the Lebanese Republic

D. the constitutional amendments that the Lebanese constitution has passed through

المقدمة:

بالرغم من وصول هجرات وغزوات سامية إلى لبنان عبر التاريخ، كالحثيين والآشوريين والبابليين ثم بعدها الفرس واليونان، فالتتار والأتراك في العصور الوسطى والأكراد والأرمن والأتراك آل عثمان في العصر الحديث، إلا أن هيمنة سلالة العرف العربي ظلت وبقيت، لكن الوضع تغير في القرن الخامس الميلادي، فقد وفدت الطائفة المارونية وبعدها الدرزية، ومن الأسباب التي ساعدت على استقرار الجماعات مناخ لبنان المعتدل، وموقعه الجغرافي الممتاز، وطبيعة أرضه الخصبة ووفرة مياهه وطبيعته الجبلية والتي وفرت لتلك الجماعات الأمان.

وبهذا نرى أن هناك تعددا في الأصول العرقية لسكان لبنان، إلا أننا نجد في الوقت نفسه أن غالبية المجتمع اللبناني يرجع إلى الأصل العربي، حيث يشكل العرب نسبة 95% من سكان لبنان، وهذا يدعم من وحدة الشعب اللبناني ويجعله أكثر قوة وليس هذا كل شيء، ولذلك لا بد من الوقوف على حقيقة سكان لبنان والوصول إلى حقيقة قوة أو ضعف هذا لعنصر سنقوم بدراسته من حيث حجمه وتوزيعه الجغرافي وتركيبته السكانية.

1 – حجم السكان ونموهم

إنّ كل ما يتصل بالسكان يعتمد كثيراً على السياسة، وبالتالي فإنهم يشكلون أحد اهتمامات الجغرافية السياسي من حيث حجم السكان وعلاقته بالقرار السياسي، وكيفية توظيفه من أجل تقدم الدولة وزيادة ثقلها السياسي دولياً.

ولغرض معرفة حجم سكان لبنان ومراحل نموهم لا بد من الرجوع إلى تاريخ المراحل وكيفية تطورها، فقد كان هناك تقديرات لسكان لبنان في العهد العثماني والانتداب الفرنسي لكنها لم تكن دقيقة شاملة لسكان لبنان آنذاك، وذلك لتوافد جماعات مثل السريان والكلدانيين والأرمن[1]. ثم هناك هجرات خارجية وداخلية ساهمت كثيراً في عدم استقرارية الإحصاءات السكانية مما أثر في توازن سكان لبنان، وبعد إعلان دولة لبنان الكبير كان أول إحصاء رسمي له في عام 1932 وهو تاريخ سجلات الأحوال المدنية[2].

(1) دولت أحمد صادق ومحمد الشرنوبي، الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1969، ص18.

(2) حسن السيد أبو العينين، دراسات في جغرافية لبنان، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص456.

2 – الهجرة

هي من المتغيرات المؤثرة بشكل كبير في ديموغرافية دولة لبنان، فكثيراً ما كانت موضوعاً من موضوعات الحياة اللبنانية والنشاط السياسي اللبناني، والهجرة كما هو معروف تشمل نمطين أساسيين:

أ- الهجرة الداخلية

هي انتقال الأفراد والجماعات داخل حدود الدولة، وشهد لبنان موجات شديدة من الهجرة الداخلية الناتجة عن الحرب، أولها حصلت في بداية الحرب الأهلية بالتحديد بين عامي 1975- 1976 عند انقسام العاصمة بيروت إلى غربية وشرقية، وشملت نحو 300 ألف نسمة[1].

أما الموجة الثانية فقد حدثت بين عامي 1978- 1979 وشملت 150 ألف نسمة فكانت نتيجة المعارك في ضواحي بيروت والاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني عام 1978. والموجة الثالثة كانت من الجنوب اللبناني والجبل وترجع أسبابها إلى الاجتياح (الإسرائيلي) لجنوب لبنان ووصوله إلى العاصمة بيروت عام 1982، وشملت بدورها 450 ألف مهاجر[2].

ونمط الهجرة الداخلية والنزوح لم يتوقف، خاصة من القرى الحدودية بسبب العدوان (الإسرائيلي) والهجوم العسكري الذي تعرضت له تلك المناطق التي كان أوسعها التي حصلت في عامي 1993و1996 وبين عام 1998 و1999 وتأثرت جميع المحافظات اللبنانية بالهجرة الداخلية كإرسال واستقبال، ولكن في عام 1992 شملت على الأخص ثلاث محافظات لبنانية هي بيروت وجبل لبنان والجنوب، وكانت على النحو الآتي: بيروت بلغت الهجرة منها ما نسبته 8% واستقبلت ما يعادل 20% من المهاجرين، بلغت نسبة المهاجرين من محافظة جبل لبنان ما نسبته 62% وتستقبل 53% منهم، أما محافظة الجنوب فكان نصيبها من المهاجرين 24% بينما لم يتجاوز عدد النازحين إليها عن 16% من المجموع الكلي للنازحين[3].

---

(1) حسان حلاق، دراسات في المجتمع اللبناني، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، 224.
(2) عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلًا، صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، نيويورك، 1981، ص30.
(3) علي فاعور، الهجرة من جنوب لبنان، الأسكوا، نيويورك، 1981، ص30.

ب- الهجرة الخارجية

تعني انتقال الأفراد والجماعات خارج حدود الدولة، وهذا النمط من الهجرة أكثر ارتباطاً من سابقه بالموقع السياسي للدولة، حيث يكون ذا تأثير كبير في سلطان الدولة الطاردة وقدر عدد المهاجرين إلى خارج للبنان وحسب تقديرات عام 2001 نحو مليون ونصف المليون، منهم (400,000) اتجهوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية و(350,000) إلى البرازيل و(20,000) إلى الأرجنتين وكثيرون اتجهوا إلى غرب أفريقيا وبعض دول أمريكا الجنوبية وأستراليا[1].

وكانت الهجرة على الدوام مشكلة في لبنان وقد أصبحت مشكلة جميع المناطق والطوائف والطبقات الاجتماعية منذ عقود، والحرب الأهلية كان لها الأثر في تصاعد موجات المهاجرين ومنذ نهاية الحرب استمرت الهجرة على الرغم من عودة البعض، وهناك أماكن جديدة في بعض دول أوروبا الشرقية والوسطى[2].

1- التوزيع الجغرافي لسكان لبنان

يعد التوزيع الجغرافي للسكان من المواضيع المهمة، فإنه يعكس الصورة النهائية لتفاعل العوامل الطبيعية منها طبيعة الأرض والمناخ ونوع التربة وجودتها للإنتاج الزراعي ووفرة المياه كل هذا يؤثر في التوزيع السكاني في أي بقعة في العالم، وليس فقط في لبنان، وإن تباين توزيع السكان بين المحافظات اللبنانية ما هو إلا نتيجة لتباين تفاعل العوامل الآنفة الذكر مع أهمية العامل السياسي واستقراره بجانب العامل الاقتصادي والعامل التاريخي.

2- الكثافة السكانية[3]*

الكثافة السكانية العامة في لبنان قدرت في عام 2002 بـ 365 نسمة في كم2 الواحدة، وبذلك يقع لبنان ضمن الأقطار العربية التي ترتفع فيها الكثافة يرجع بسبب ارتفاعها إلى صغر مساحة البلاد واتساع الأراضي القابلة للزراعة[4] والكثافة العامة لا تعطي حقيقة توزيع السكان وذلك لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار العديد من المؤشرات مثل نوع العيش

(1) حسان حلاق، مصدر سابق، ص224.

(2) عيد علي الخفاف، الوطن العربي، أرضه سكانه موارده، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص239.

(3) الكثافة السكانية العامة، عدد سكان الدولة (نسمة) مساحة الدولة (كم2).

(4) إحسان محمد الحسن وآخرون، دراسات في المجتمع العربي، مطبعة اتحاد الجامعات العربية، عمان، 1985، ص117.

ونمطه وتتساوى فيها المناطق المأهولة بالسكان مع غير المأهولة.

ولهذا لا يمكن الاعتماد عليها كمقياس ضغط سكاني لمقارنته بين الدول ولكن قيمتها يستفاد منها في المقارنة بين المناطق الصغيرة والمتجانسة الخصائص، ويستعاض عن الكثافة الفيزيولوجية1* هذه الكثافة بكثافات أخرى، مثل التي تستخرج باستبعاد الأراضي غير المسكونة وربط السكان بالأراضي الزراعية المنتجة، ولهذا يطلق عليها البعض بالكثافة الإنتاجية وهي تفوق الكثافة العامة دائماً، وهي في لبنان (950) نسمة/ كم2 في عام 2002، حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية في لبنان 4000 كم2.

إذن، يكون التعامل مع الكثافة الإنتاجية بحذر فالأراضي المستبعدة من هذه الكثافة قد تكون مستغلة في نشاط اقتصادي آخر، كما يكون فيها نشاط سياحي كبير في بعض الفترة.

وهناك الكثافة الزراعية2 التي تربط بين حرفة السكان ووظيفة الأرض مع استبعاد اجمالي السكان ويستعاض عنهم بالسكان الزراعيين.

الكثافة الاقتصادية يقصد بها نصيب الفرد من الناتج الكلي وهي تصل في لبنان إلى 22,4 نسمة / مليون دولار لعام 2001 فقد وصل الناتج المحلي في لبنان لذلك العام إلى 16,972 مليون دولار.

3- توزيع مراكز الاستيطان البشري

هناك علاقة بين التوزيع الجغرافي لسكان الدولة وقواتها السياسية، إذ إنه كلما كان انتشار السكان بصورة منتظمة في جميع أنحاء الدولة مع وجود تركز واحد يتمثل في إقليم العاصمة، كان ذلك في صالح الدولة من ناحية أمنها السياسي والعسكري[3]. ويمثل التوزيع الأمثل للسكان قوة جيبولتيكية للدولة يتضح في أشكال مختلفة من الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية وغيرها، ودراسة توزيع مراكز الاستيطان البشري يكشف لنا عن العلاقات المكانية لهذا التوزيع، مما يحدد العوامل المؤثرة فيه وهذه الجغرافية السياسية، فضلاً عن معرفة وخلق الأسباب المساعدة على إعادة توزيع

(1) الكثافة الفيزيولوجية= عدد السكان الإجمالي (نسمة)، مساحة الأرض الزراعية (كلم2).
(2) الكثافة الزراعية- عدد السكان الزراعيين (نسمة) مساحة الأرض الزراعية (كم2).
(3) محمد محمود الديب، الجغرافية السياسية، أسس التطبيقات، مكتبة سعيد رأفت، 1973، ص246.

السكان بما يوفر للدولة حماية أكثر، والتوزيع غير المنتظم للسكان يرتبط بعدد من العوامل قد تكون طبيعية أو اقتصادية أو تاريخية أو سياسية التي تختلف في أهميتها من مكان إلى مكان آخر[1].

ولأهمية السياسة السكانية في لبنان ولا سيما بعد أن ظهرت نتائج سلبية للحرب الأهلية، فنستطيع القول إن نحو 7% من السكان قد قتلوا وأكثر من 15% جرحوا و25% كانوا ولا يزالون من المهجرين حتى نهاية الحرب، و33% يعدون لاجئين في أقطار أخرى[2]. ولعل من المفيد أن نناقش توزيع السكان في مختلف المحافظات بالاستعانة بالجدول الذي يبين أعداد سكان كل محافظة مع الكثافة السكانية لكل منها.

4- سكان الحضر والريف

تقيد إحصائيات عام 2002 أن نحو 91% من إجمالي سكان لبنان يقطنون المدن الكبرى أهمها (بيروت، طرابلس، صيدا، جونية، زحلة، جبيل). وهذا أثر في معدل التزاحم في المناطق الحضرية، وبالتالي أدى إلى تدهور البيئة العمرانية وانتشار الفقر في المناطق المكتظة بالسكان والمناطق الهامشية وتدهور الريف وتراجع معدل الإنتاج الزراعي.

قيام الجمهورية اللبنانية

بدأ الشعب اللبناني يحتج على السياسة الفرنسية، وهذا الاحتجاج لم يكن ذا جدوى حتى تبعه قيام المظاهرات، وبرغم ذلك فإن فرنسا قد استمرت في اتباع سياستها إلا أنه في النهاية رضخ المفوض السامي أمام تزايد التواتر والاضطرابات السياسية الداخلية وتم إعلان الجمهورية اللبنانية بحدودها الحاضرة في 23 أيار 1926 ولقد أضيف إلى المقاطعة ذات الأغلبية المارونية (مسيحية) إقليم ذو غالبية إسلامية لم ينس أبداً ارتباطه بالعالم العربي ما سيؤثر في التوازن السكاني الطائفي وفي مستقبل لبنان بأسره[3].

كما صدر أول دستور للبلاد في أيلول 1926، وعُدَّ صدوره أول خطوة في سبيل إظهار الوجود اللبناني كدولة مستقلة إذ وضع بموجبه الإطار العام للنظام السياسي

(1) عبد الله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة، بيروت، 1999، ص157.
(2) حسان حلاق، مرجع سابق، ص271.
(3) الملف الإحصائي للتنمية البشرية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 216، 2000، ص196.

اللبناني، وبرغم هذا ظل استقلال لبنان شكلياً[1] وتحت الهيمنة الفرنسية وتداخلاتها الواضحة في الترشيح ممن يتولى منصب رئاسة الجمهورية الجديدة وأعضاء حكومتها، وكان منصب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة يرشح لهما من قبل مجلس الشيوخ المعين من قبل المفوض الفرنسي فأصبح هناك مجلسان مجلس تمثيلي ومجلس الشيوخ، ولهما صلاحيات في السلطة الدستورية إلى أن تم توحيدهما في مجلس واحد وهو مجلس النواب عام 1927[2].

1- الميثاق الوطني والاستقلال

لقد تم التوصل إلى اتفاق الميثاق الوطني (بين السياسيين) وهم بشارة الخوري (ماروني) ورياض الصلح (مسلم سني) على توزيع المناصب السياسية في الدولة طائفياً وتوزعت المناصب كما يأتي: أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً ورئيس مجلس الوزراء مسلماً سنياً ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً وبقية المناصب تتوزع طائفياً حسب الأغلبية، وأهم من كل ذلك هو قيام لبنان بلداً مستقلاً ذا وجه عربي[3].

2- لبنان والحرب الأهلية

شهد لبنان عام 1970 عدة أحداث على الصعيد العربي كان لها أثر في توجيه الأحداث وتطورها في لبنان منها مجابهة المقاومة الفلسطينية في الأردن في أحداث أيلول 1970 ومحاربة الحكومة السورية آنذاك وكانت الاضطرابات السياسية الداخلية ومنها الوجود الفلسطيني ومن هنا جاء التركيز على الساحة اللبنانية حيث وضعت المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ثقلها عليها وكانت أملها الوحيد[4].

وقد كانت دولة لبنان بؤرة تصادم المصالح والسياسات الدولية على المستوى الخارجي وداخلياً منقسمة إلى ساحتين إحداهما يغلب عليها الطابع المسيحي المحافظ والأخرى ذات طابع إسلامي تقدمي وتضم الفلسطينيين أيضاً[5].

(1) إسراء شرين جيجان، النظام السياسي في لبنان (1982- 1995)، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996، ص251.

(2) ستيفن لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقيل، دار الحقيقة للنشر، بيروت، 1979، ص129.

(3) منى الصلح، لبنان والخيار العربي، مجلة المستقبل، العدد 86، نيسان 1984، ص5.

(4) جهاد الزين، لبنان- الحرب المصادرة والخطط ابياني العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 96، كانون الثاني، 1987، ص127.

(5) خالد الحسن، الأزمة اللبنانية، محاولات للفهم، دار الكرمل، عمان، 1987، ص27.

3- مكونات الدستور اللبنانية

ارتكز النظام السياسي في لبنان على قاعدتين أساسيتين هما الدستور الصادر في 26/ أيار /1926 والميثاق الوطني عام 1943، أي إن لبنان من الدول التي تعاني ازدواجية دستورية، بمعنى أنه إلى جانب دستورها هناك وثائق أخرى تنازع الدستور بقوتها السياسية وأحياناً تسمو عليها، فالميثاق الوطني هو المرجع السياسي لتوزيع مختلف المناصب وقد صدر عام 1943 بين بشارة الخوري المسيحي الماروني ورياض الصلح المسلم السني، وقام الميثاق على المعيار الطائفي لتوزيع المناصب بين الأطراف اللبنانية[1].

غير أن الدستور قد عدل لاحقاً. ويتكون الدستور من (102) مادة موزعة على ستة أبواب مقسمة إلى فصول. يتضمن الباب الأول أحكاما سياسية ويحتوي على فصلين الأول الدولة وأراضيها، والثاني في حقوق اللبنانيين وواجباتهم، فقد أشار إلى أن لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة استناداً إلى المادة الأولى، وأشارت المادة الرابعة إلى أن لبنان الكبير جمهورية وعاصمتها بيروت وجميع اللبنانيين متساوون أمام القانون ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية [2].

أ- التعديلات التي مر بها الدستور اللبناني

جعل الدستور حق التعديل مقرراً للسلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب، بمقتضى المادة (769) من الدستور، إذ يحق اقتراح تعديل الدستور من قبل الحكومة وكذلك بناء على طلب مجلس النواب استناداً إلى المادة (77) في الدستور، فإذا كان الاقتراح مقدماً من جانب رئيس الجمهورية، فالحكومة تقوم بإعداد مشروع التعديل وتقدمه إلى مجلس النواب حسب، وقد دخل الدستور عدة تعديلات وهي باختصار.

ب-تعديلات الدستور عام 1927

تم فيها إلغاء مجلس الشيوخ، قيام مجلس النواب، وتم تعيين ثلث أعضاء مجلس النواب من قبل رئيس الجمهورية وانتخاب الباقين، يحق لرئيس الجمهورية أن يطلب من

(1) علم الدين هلال ونيفين مسعد، النظام السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص138.

(2) جهاد الزين، مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني، مجلة المستقبل العربي، عدد 143، كانون الثاني، 1991، ص66.

مجلس النواب مذاكرة كل قانون يحيله إليه لإصداره ونشره[1].

ت- التعديلات الدستورية عام 1929

لم يكن التفوق الذي حققته السلطة التنفيذية كافياً من جهة نظر الدولة المنتدبة (فرنسا) فقد كان المندوب السامي يتمتع بحق تعليق كل نص دستوري يضعه البرلمان إذا وجد فيه تعارضاً مع روح الانتداب فكان تعديل 8 أيار 1929 الذي تضمن عدة فقرات وهي:

- تمديد ولاية رئيس الجمهورية إلى ست سنوات بدل ثلاثة.
- منح رئيس الجمهورية حق اختيار جميع أعضاء مجلس الوزراء من خارج البرلمان «مجلس النواب».
- يحق لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب بمرسوم معلل يتخذ في مجلس الوزراء بموافقته.

ث- التعديلات الدستورية عام 1943 عهد الاستقلال

حينما أعلن استقلال لبنان عام 1943 كان الهدف الأول أمام الحكومة الوطنية هو تعديل الدستور، وكان التعديل يرمي إلى تحرير البلاد على الأقل من الناحية الشكية من كل أثر الانتداب، وقد استهدف التعديل رفع كل العبارات المدونة في الدستور التي تشير إلى الانتداب وتدخله في نظام الحكم والوصاية التي فرضها على السلطات الدولة في صلب الدستور[2].

ج- التعديلات الدستورية عام 1947

التعديلات التي أدخلت على الدستور اللبناني عام 1947م كانت في غالبيتها تهدف إلى تنسيق المواد الدستورية حتى لا يبقى في صلبه نصوص لأشياء لم يعد لها وجود كمجلس الشيوخ مثلاً أو لبنان الكبير وكانت أهم التعديلات هي:

- كيفية انتخاب الرئيس المسؤول.

(1) أحمد سرحان، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، دار الباحث، بيروت، 1980، ص91.

(2) مسعود ظاهر، لبنان والاستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1977، ص165.

- حقوق الرئيس المالية، ولكن تجاهل السلطة التشريعية[1].

ح- التعديلات الدستورية عام 1996

بعد أن زادت حدة المطالبة بانتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد الأحداث التي مرت على لبنان، المتمثلة بالحرب الأهلية عام 1975م، أحالت الحكومة على المجلس النيابي مشروع قانون يهدف إلى تعديل المادة 73 من الدستور ويمكن من خلاله انتخاب رئيس جديد للبلاد[2].

خ- التعديلات الدستورية عام 1990

فرضت الأحداث الدامية التي ألمت بلبنان عام 1989-1973م إعادة النظر في الممارسات السياسية التي كانت قد كرست جراء التوافق على الميثاق الوطني بواسطة المادة 95 من الدستور وأيضاً تم في هذه التعديلات تأكيد هوية لبنان العربية وعلاقاته مع الدول العربية وأهمها سوريا، وقد تم الاتفاق في الطائف على أن تمر البلاد في مرحلة تحضيرية يوضع فيها حد لتولي رئيس الجمهورية السلطة الإجرائية وتوضع فيها الضوابط لعمل السلطات عن طريق إيجاد أجهزة للنظر في شرعية أعمالها وجرت التعديلات لتنسجم أيضاً مع أحكام الوفاق الوطني مع إعطاء مساهمة أكبر للمسلمين في المناصب[3].

(1) محمد طي، صلاحيات الدستور اللبناني، مجلة الباحث العدد 55، تموز، 1992، ص23.
(2) محمد طي، مرجع سابق، ص30.
(3) عارف العبد، لبنان والطائف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص232.

خاتمة

أثرت الحرب الأهلية اللبنانية ومجمل الحروب التي حصلت على الأرض اللبنانية وذلك من خلال تناقص عدد أفراد الشباب الذين تركوا لبنان وهاجروا إلى الخارج مدفوعين بعدة عوامل حياتية واجتماعية، وهذا ما أدى إلى خلل في الهرم العمري اللبناني، وحدوث مشكلات اجتماعية.

يعد لبنان من البلدان العربية التي حافظت على توجهاتها العروبية على الرغم من المحاولات التي رمت إلى إبعاد لبنان عن محيطه العربي.

يعد المجتمع اللبناني فسيفساء طائفية، وقد نص الدستور اللبناني على مبدأ العيش المشترك لجميع الطوائف وشرائح المكون اللبناني، ولا يجوز تعدي طائفة على الأخرى، كما وإقصاء تمثيلها وهو ما اتفق عليه بين الفرقاء اللبنانيين الذين وقعوا على الميثاق الوطني عام 1993 وهم من وجهاء كافة الطوائف اللبنانية من أمثال: سمير الجسر، بشارة الخوري، رياض الصلح، يوسف السودة.

قائمة المراجع

1 – إحسان محمد الحسن وآخرون، دراسات في المجتمع العربي، مطبعة اتحاد الجامعات العربية، عمان، 1985.

2 – أحمد سرحان، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، دار الباحث، بيروت، 1980.

3 – أحمد عبد الرزاق، الأزمة اللبنانية، أصولها– تطورها، معهد البحوث العربي، دار الغريب للطباعة، القاهرة، 1978.

4 – بشارة مرهج، الموسوعة اللبنانية، ج2، منشورات مكتبة البستاني، بيروت، 1971.

5 – جامعة الدول العربية، المجموعة الإحصائية لعام (1988–1980)، العدد 3، نيسان، 1990.

6 – حسان حلاق، دراسات في المجتمع اللبناني، دار النهضة العربية، بيروت، 2001.

7 – حسن السيد أبو العينين، دراسات في جغرافية لبنان، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

8 – حسين الريحاوي، الجغرافية السياسية، دار وائل للنشر، عمان، 1998.

9 – خالد الحسن، الأزمة اللبنانية، محاولات للفهم، دار الكرمل، عمان، 1987.

10 – دولت أحمد صادق ومحمد الشرنوبي، الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1969.

11 – ستيفن لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقيل، دار الحقيقة للنشر، بيروت، 1979.

12 – سمير الصائغ، الدستور اللبنانية من التعديل إلى التبديل، المؤسسة الجامعية، 2006.

13 – طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2000.

14 – عارف العيد، لبنان والطائف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

15 – عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، نيويورك، 1981.

16 – عبد الله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة، بيروت، 1999.

17 – علي الزين هلال ونيفين مسعد، النظام السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

18 – علي سالم حمدان، مدخل إلى علم السكان، دار الصفاء، عمان، 2016.

19 – علي فاعور، الهجرة من جنوب لبنان، الأسكوا، نيويورك، 1981.

20 – عيد علي الخفاف، الوطن العربي، أرضه سكانه موارده، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000.

21 – غازي بشير طاهر، أزمة النظام السياسي اللبناني، 1984، بيروت، دار الكتاب والوثائق الوطني.

22 – محمد جميل بيهم، عروبة لبنان وتطورها، دار الريحاني، بيروت، 1969.

23 – محمد محمود الديب، الجغرافية السياسية، أسس التطبيقات، مكتبة سعيد رأفت، 1973.

24 – مسعود ظاهر، لبنان والاستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1977.

المجلات والصحف:

1 – إسراء شرين جيجان، النظام السياسي في لبنان (1982– 1995)، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996.

2 –جهاد الزين، لبنان– الحرب المصادرة والخط البياني العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 96، كانون الثاني، 1987.

3 – جهاد الزين، مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني، مجلة المستقبل العربي، عدد 143، كانون الثاني، 1991.

4 – محمد طي، صلاحيات الدستور اللبناني، مجلة الباحث العدد 55، تموز، 1992.م

5 – الملف الإحصائي للتنمية البشرية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 216، 2000.

6 – منح الصلح، لبنان والخيار العربي، مجلة المستقبل، العدد 86، نيسان 1998م.